

#إيران تتمسك بحقوقها في #حق_اللدرة_الغازي



أكدت إيران تمسكها بـ (حقوقها) في حقل غاز بحري متنازع عليه مع السعودية والكويت في حال عدم وجود رغبة لدى البلدين للتوصل إلى «تفاهم» بشأنه.

ويعود النزاع بشأن الحقل المعروف باسم (آرش) في إيران والدُرّة في السعودية والكويت، إلى عقود خلت. وأثيرت التوترات مجدداً بشأنه بعد إعلان طهران استعدادها لبدء التنقيب، وردّ الرياض والكويت بتأكيد امتلاكهما «الحقوق الحصرية» بشأنه.

وقال وزير النفط الإيراني جواد أوجي «إن لم تكن هناك رغبة للتوصل إلى تفاهم وتعاون، فإن إيران ستضع على جدول أعمالها تأمين حقوقها ومصالحها والاستخراج والتنقيب عن هذه الموارد»، وفق وكالة (إرنا) الإيرانية الرسمية.

وأكد أن «إيران لطالما دعمت الحلول السلمية بشأن قضايا الحدود البرية والمائية مع دول الجوار»، إلا أنها «لن تتحمل أي تضييع لحقوقها» بشأنه.

وأكدت السعودية والكويت مطلع تموز/يوليو أنهما «فقط» تملكان حق استغلال الثروات الطبيعية في الحقل الواقع في مياه الخليج، في أعقاب إعلان طهران استعدادها لبدء التنقيب.

وجدت الكويت دعوتها إيران إلى استئناف محادثات ترسيم الحدود البحرية.

وكانت الرياض والكويت وقّعتا العام الماضي اتفاقاً لتطوير الحقل على الرغم من اعتراض طهران التي وصفت الصفقة بأنها «غير شرعية».

ويعود النزاع بين إيران والكويت إلى ستينيات القرن الفائت، حينما منح كل طرف حق التنقيب في حقول بحرية لشركتين مختلفتين، وهي الحقوق التي تتقاطع في الجزء الشمالي من حقل الدُرّة.

ويقدر احتياطي الغاز القابل للاستخراج من الحقل بنحو 200 مليار متر مكعب.

وأجرت إيران والكويت مدى أعوام مباحثات لتسوية النزاع حول منطقة الجرف القاري على الحدود البحرية بين البلدين، إلا أنها لم تؤد إلى نتيجة.

وكان بدء إيران التنقيب في الحقل عام 2001 دفع الكويت والسعودية إلى اتفاق لترسيم حدودهما البحرية والتخطيط لتطوير المكامن النفطية المشتركة.